دور وثائق الأوقاف في دراسة عمران المدن والتنظيم الحضري:
مدينة الجزائر خلال العهد العثماني أنموذجا

The role of Wakfs' documents in the study of cities planning and urban organization: The city of Algiers The model

وافية، نفطي
جامعة بسكرة
ouafia.nafti@univ-biskra.dz

فتيحة، شلوق
جامعة بسكرة
fatiha.chelloug@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2022/05/30 تاريخ القبول: 2022/08/29 تاريخ النشر: 2022/11/30

ABSTRACT :

The Wakfs' documents had greatly contributed to urban studies which were put forward by numerous researchers which we were able to restore the topographic drawing of the typical Arabic city and defining its urban landmarks, because it carefully underscores everything that relates to the endowment establishments. Besides, it is an important source of knowledge about the history of city urbanism as in the case of the city of Algiers during the Ottoman era.

Here in our study, we are trying to find out how the endowment documents contained within the records of the legal tribunal courts had contributed to the Algerian national Archives in identifying the urbanization of the city of Algiers and its urban organization during the Ottoman era, by highlighting the many varied and accurate data about the urban landmarks in terms of location, zoning, naming and changes or transformation that had occurred to it as well as the data it provides us about the city's urban growth or its shrinkage , we have also included some models to show what it represents in religious establishments and by having many of them,

our focus simply fell on models from Bashas Mosques endowments and its associated facilities.

Keywords: Wakfs' documents, city urbanism, urban organization, the city of Algiers, the Ottoman era, Bashas mosques' endowment, Wakf's Institution, urban associates, space, urban infrastructure.

الملخص:

ساهمت وثائق الوقف في الدراسات العمرانية التي طرحها العديد من الباحثين، حيث تمكننا هذه الأخيرة من محاولة إعادة رسم طوبوغرافيا المدينة العربية وتحديد معالمها الحضرية لأنها تذكر بحرص شديد كل ما يتعلق بالمنشآت الوقفية، فهي مصدر مهم للتعرف على التاريخ العمراني للمدينة، كما هو الحال بالنسبة لمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، وفي ودراستنا هذه سوف نحاول البحث في الكيفية التي ساهمت بها وثائق الأوقاف الموجودة ضمن وثائق المحاكم الشرعية بالأرشيف الوطني الجزائري في التعرف على عمران مدينة الجزائر وتنظيمها الحضري خلال العهد العثماني من حيث إبراز ما تحتويه هذه الوثائق من معطيات كثيرة ومتعددة، ودقيقة حول المعالم العمرانية من حيث الموقع والحدود والتسمية، والتغيرات أو التحولات التي طرأت عليها، كما تمدنا بمعطيات حول نمو المدينة أو ترجعها وانكماشها الحضري، كما قمنا بإدراج بعض النماذج لتبيان ذلك المتمثلة في المنشئات الدينية وهي كثيرة فوقع التركيز على نماذج من أوقاف مساجد الباشوات وما يتبعها من مرافق.

الكلمات المفتاحية: وثائق الأوقاف، عمران المدن، التنظيم الحضري، مدينة الجزائر، العهد العثماني، أوقاف مساجد الباشوات، مؤسسة الوقف، المرافق الحضرية، المجال، النسيج الحضري.

مقدمة:

بدأ الاهتمام بالأرشيف العثماني كرصيد وثائقي يمكن من خلاله تدوين تاريخ ونشأة وتطور المدن العربية والإسلامية خلال العهد العثماني، مع دراسة اندري ريمون Andre

Raymond، الذي نبه إلى أهمية هذا الرصيد في تكوين معطيات، ومادة خبرية حول التأثيرات العثمانية في الولايات والمدن العربية، ثم تلتها مجموعة من الدراسات الأكاديمية، التي اعتمدت بالأساس على وثائق الأوقاف، التي اعتبرت من بين المؤسسات التي ساهمت في التطور العمراني والحضري للمدينة العربية.

كما كان الدكتور نصر الدين سعيدوني أول من نبه إلى أهمية وثائق الوقف في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر، وأول من استغل هذه الوثائق في البحث العلمي والدراسات التي أعدها ونشرها في المجلات الوطنية والأجنبية، وقد أشرف على ندوة علمية حول الوقف في الجزائر أثناء القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر سنة 2001، وطبعت سنة 2002، والتي انصبت مواضيعها على معالجة مصادر الأوقاف بالجزائر وتحديد إشكالية البحث في مواضيعه.

فرصيد الوثائق العثمانية الموجودة بالأرشيف الوطني الجزائري الذي ستعتمد عليه هذه الدراسة هي مجموعة هامة من الوثائق تخص تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، تتوزع على ثلاثة مجموعات؛ سجلات بيت المال، دفاتر البايلك، وثائق المحاكم الشرعية.

أما الرصيد الآخر؛ متمثل في الوثائق التي تحتويها المكتبة الوطنية الجزائرية وهذه الوثائق عددها ألف وستمائة واثنان وأربعون وثيقة من العهد العثماني، موزعة على أثنى عشر ملفا ومجموعة من الملفات خاصة بعقود الوقف، وكل ما يتعلق بمسائل الوقف من الفتاوى التي رفعت للمجلس العلمي، وأوقاف بعض البشوات، خاصة الملفات التي تحمل رقم 3205 و3206.

ومن منطلق أهمية هذا الرصيد نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت وثائق الأوقاف في كتابة التاريخ العمراني والحضري للمدن العربية عامة ومدينة الجزائر خاصة؟

1– أهمية عقود الوقف (الوقفيات) في دراسة عمران المدن

يعتبر الأرشيف مادة خام لعدة مجالات من الدراسات الأكاديمية ولذلك فإن الاستفادة منه تتوقف على خلفية الباحث ومتطلبات بحثه ومجاله العلمي، والتخصصات المتعلقة بالعمران التي يمكن أن تجد بالأرشيف مادة علمية عديدة حول التخطيط والتصميم بمختلف مستوياتهما، والإدارة الحضرية والبناء والآثار[1].

والوثائق المتعلقة بالوقف تمكننا من محاولة إعادة رسم طوبوغرافيا المدينة العربية وتحديد معالمها الحضرية لأن الوقفيات تذكر بحرص شديد كل ما يتعلق بالمنشآت الوقفية، فهي مصدر مهم للتعرف على التاريخ العمراني للمنطقة، ونظرا إلى العوامل الكثيرة التي أحاطت بالمنطقة(حروب وزلازل إلخ) اختفت على إثرها الكثير من المنشآت العمرانية القديمة و لم يعد في وسعنا الآن التعرف عليها إلا بالاستناد إلى وثائق الوقفيات التي تحدد لنا بدقة موقع هذه المنشآت وتوضح بعض تفاصيلها المعمارية [2].

ولذلك كان الاهتمام كبير بوثائق الوقف من جانب الباحثين، في الإعداد للدراسات الأكاديمية حول العمارة الإسلامية من حيث تخطيط المدن و مرافقها، وأشكالها، وذلك اعتمادا على الوثائق التي يتوفر عليها الأرشيف العثماني والعربي[3]، خاصة منها الوقفيات التي حافظت على سلامتها، فتعددت الكتب والرسائل الجامعية، ولمعت بعض الأسماء مثل خالد عزب في عمله الموسوم بفقه العمران الذي أبرز فيه دور مؤسسة الوقف في البناء الحضاري الإسلامي[4]، وكتاب أندري ريمون، Andry Raymond المدن العربية الكبرى في العصر العثماني[5] وهي القاهرة وحلب، ودمشق، وبغداد، والموصل، والقدس، وتونس، والجزائر، وهي المدن التي

شهدت تطورا عمرانيا خلال الفترة العثمانية، ونجد في الكتاب دعوة إلى قراءة واستغلال الوثائق المحلية خاصة الوقفيات.

يجرنا هذا إلى القول أن الأوقاف مؤسسة إسلامية كان لها شأن هام في التنظيم العمراني للمدينة العربية، فهي تستثمر عددا من المباني ذات الطابع التجاري، وذلك لتحقيق غايات الوقف في صيانة المباني الدينية، فقد كان نشوء المؤسسات الوقفية في المدن حافزا كبيرا لقيام الأعمال العمرانية ذلك لأن الأوقاف توفر لها الأساس الشرعي والمال اللازم، فالفضل يعود للأوقاف في النمو العمراني الذي شهدته المدينة القديمة في حلب خلال القرن السادس عشر، والنمو العمراني الذي شهده الجزء الجنوبي من القاهرة في منتصف القرن السابع عشر[6].

وعلى الصعيد الحضري تمدنا وثائق الأوقاف بمعلومات كثيرة ومتعددة، ودقيقة حول طوبونيمية وطوبوغرافية المدينة العربية والإسلامية، وحول التغيرات أو التحولات التي طرأت عليها، أو أدخلت على مجالها العمراني الحضري مثل إنشاء البنايات، وخصوصيتها المعمارية وتوسعها، وأكثر المعطيات حول نمو المدينة أو تراجعها وانكماشها الحضري وذلك في ظل غياب الوظيف الحضري Fonctions urbaines من طرف الدولة؛ فالوقف يتكفل بإنشاء مرافق ضرورية للحياة داخل الأحياء أو داخل المدينة ويؤمن نشاط المؤسسات الخيرية، ينشئ المساجد والمدارس والمستشفيات والحمامات، وصيانة الطرقات والجسور[7]، ولقد ربطت الباحثة فاطمة الزهراء قشي بين الوقف وتطور العمران بمدينة قسنطينة أواخر القرن الثامن عشر من خلال أعمال صالح باي العمرانية بمدينة قسنطينة، والتي كانت بمثابة محرك النمو العمراني والمعماري للمدينة[8].

كما كان للوقف دور في نشوء وتطور مدن جديدة في شبه جزيرة البلقان، فقد برزت خلال العهد العثماني خمسون مدينة جديدة حوالي عشر مدن منها كان الأصل في نشأتها

هو المنشآت الوقفية[9] حيث تعد وقفية عيسى بك في سنة 866ه/1462م النواة العمرانية التي قامت عليها مدينة سراييفو حيث بني الجامع ثم الحمامات قربه، وبني جسرا يمتد على الضفتين بالإضافة إلى خان(فندق)، وبني في الأخير الزاوية[10]، وبالمقابل كان للوقف دور هام من خلال منشآته في ازدهار مدن موجودة وتنميتها وأن تسترد بعض المدن أهميتها، فقد شهدت المدن التي كانت موجودة قبل التواجد العثماني تطورا عمرانيا كبيرا بفضل الوقف وقد تباين التطور الجديد من منطقة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى، إلى حد أنه غطى المدينة الأصلية في بعض الحالات[11].

هذا وقد تعددت الدراسات التي تبرز دور الأوقاف في تطور المدينة الإسلامية، وتلك التي تبين العلاقة المباشرة بين الأوقاف والتهيئة العمرانية وتاريخ الأحياء والقطاعات الحضرية في المدن الكبرى نذكر على سبيل المثال منها الدراسة التي قام بها ستيفان يراسيموس Stéphane Yrasimos حول الوقف، وتخطيط مدينة اسطنبول في القرن التاسع عشر، ودراسة فاروق بيليجيFaruk Bilici حول الأوقاف العثمانية في حي من أحياء اسطنبول ناحية السلطان محمد الثاني خلال القرن السادس عشر[12].

2– دور وثائق الأوقاف في التعرف على عمران مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية

مثلت الوثائق الأوقاف المحفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري مادة هامة في الدراسات التاريخية، استغلها الكثير من الباحثين، وسوف نرى أيضا مدى أهميتها في دراسة عمران مدينة الجزائر:

2.1– العراقيل التي تواجه الباحث في كتابة التاريخ العمراني والحضري لمدينة الجزائر العثمانية:

من خلال الأمثلة المدرجة أعلاه نلاحظ أن هناك نوع من العلاقة تربط ما بين الوقف بالمدينة ودوره في اتساع عمرانها، فلقد ساهم العديد من الباحثين في محاولة الإجابة عن هذه العلاقة المتلازمة داخل المدن العربية، والإسلامية وذلك خلال الفترة العثمانية[13]، ودراسة نموذج مدينة الجزائر تحمل العديد من الخصوصيات والمميزات كما تطرح العديد من المقاربات ووجهات النظر المختلفة من باحث إلى آخر كما أن للوثيقة التاريخية الوقفية الأهمية في هذه الدراسة فالوثائق العربية التركية الموجودة بالأرشيف الوطني الجزائري رغم تعددها وتنوعها تعتبر بالنسبة للباحث في التاريخ الحضري والعمراني قليلة وشحيحة[14]، لكن تبقى المصدر الأساسي الذي يجيبك عن بعض الإشكاليات في العمران في ظل أن مدينة الجزائر تفتقر إلى الكتابات التي تؤرخ للتاريخ العمراني[15] لمدينة الجزائر أو تخبر عن حركية العمران داخل المدينة، أو ما يمكن وصفه بالتراث الأدبي العمراني الحضري، مثلما توفرت عليه المدن العربية كالقاهرة ودمشق وبغداد وحلب والموصل وتونس وفاس، إلخ، إضافة إلى ندرة الوثائق الخاصة بالتاريخ العمراني ولطمس الكثير من المعالم إثر الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، فقد كانت مدينة الجزائر نموذجا للهدم والتغيير للكثير من معالمها العمرانية.

إذن فالعراقيل التي تواجه الباحث هي من جانب ندرة الوثائق بالدرجة الأولى المتعلقة بالتسيير الحضري والتخطيط العمراني وطمس وتهديم المعالم العمرانية الأثرية، وهذا لا يرجع لقلة الوثائق بل لتبعثرها وتقطعها الزمني وضياع الجزء الكبير منها والتي يتحمل مسؤوليتها الاحتلال الفرنسي للجزائر، الذي ساهم بقوة وعمدا على ضياع هذه الوثائق وبعثرتها واعتبرت الوثائق والكتب والمخطوطات من بين الثروات التي يمكن أن يحتفظ بها الضابط الفرنسي أو المسؤول القائد عند عودته إلى فرنسا فأخذت كثيرا منها إلى هناك.

لهذا نستطيع القول أن الوثائق الجزائرية قد شهدت ضياعا كبيرا وإتلافا للبعض منها إن لم نقل سرقتها وهذا ما يؤكده الأستاذ عبد الجليل التميمي في كتابه موجز الدفاتر العربية للجزائر، أن كل وثائق وتقارير الدولة الجزائرية قبل سنة 1830 قد ضاعت، ولم يسلم من ذلك إلا الدفاتر الكبيرة الحجم التي لا يمكن نهبها[16]. في الواقع أن مسألة إتلاف الوثائق لا يتحملها جنود وضباط الحملة الفرنسية لوحدهم بل حتى الأتراك العثمانيين ساهموا بجزء من ذلك حيث ذكر حمدان خوجة أن المدعو مصطفى وزير البحرية عند اقتراب الحملة الفرنسية لمدينة الجزائر فتح صندوق النفقات اليومية ووزع ما فيه من مبالغ على الحال ثم أحرق السجلات[17]، ولا ندري إلى أي مدى يمكن أن نصدق هذا القول أو الحادثة ولربما الارتباك والخوف قد يؤدي إلى مثل هذه التصرفات.

هذه جملة الأسباب التي جعلتنا نفسر مسألة تقطع الوثائق وتباعدها الزمني والفجوات التي تصادفنا خلال الدراسة التي سوف تمثل عائقا أمام الحديث عن التطور الحضري لمدينة الجزائر وما لحقها من تدمير وخراب بإعادة بناء على النمط الأوروبي، فقد شرعت الإدارة الفرنسة منذ سنة 1830 في تدمير جزء كبير من المعالم العمرانية بمدينة الجزائر خاصة الجهة السفلى أو التحتانية أو اللوطى كما كانت تعرف، فقد هدمت العديد من المباني من أجل إقامة منشآت أخرى مثل الساحة، والليسيه(الثانوية) الفرنسي الأول، وقد وصف ألبار دوفو Albert Devoulx هذا المبنى بالوحش، لأن موقعه قد ابتلع المساجد وغيرها من المباني وجزءا من السور، ومجموعة من القباب والأضرحة ومباني أخرى قديمة كانت بجوار باب الواد وذلك حتى سنة 1861م، لقد غير الكثير من نمط المدينة وما كانت عليه من قبل، ولم تسلم حتى حرمة المقابر من الاستغلال[18].

وخلال تهيئة السلطات الفرنسية للأراضي لتوسيع المدينة وإنشاء المرافق، وذلك تحت إشراف مصلحة الجسور والطرقات، قامت بهدم الكثير من القبور والأضرحة إلى حد أن العظام كانت تترامى حول المدينة مما أثار شعور الجزائريين وحقدهم، وقد كان لهذه الأشغال من الناحية التاريخية أثرها البالغ في ضياع الكثير من اللوحات والشواهد التاريخية المليئة بالمعلومات والتي يمكن بها كتابة تاريخ الجزائر(19).

كما قامت السلطات الفرنسية بتهديم ثلاث حارات مرة واحدة بكل مرافقها من دور وحوانيت وحمامات وكوش وغيرها، وذلك حسب بيان من الإدارة الفرنسية جاء فيه ما يلي: «أصحاب الديار والحوانيت الكاينيين في ثلاث الحومات المسمين الفرافرية والشماقجية والرصاصية عليهم الخبر أن جميع الأملاك الموجودين في ثلاث الحوم المذكورين يهدموهم عن قريب لأجل تعمير البلاد بموجب رسم الجيبي الذي موجود في دار المير...عليهم أن يقدموا عاجلا عقودهم عند القاضي المالكي...»، بيان مؤرخ في 23 أفريل 1832م(20).

كما قامت سلطات الاحتلال بتغيير أسماء الشوارع وأعطتها تسميات فرنسية حيث أنه تعذر علينا التعرف على المدينة العثمانية لأنه أزال جميع عناصر تعريفها، فقد عدد هنري كلاين Henri Klein شوارع مدينة الجزائر وأعطى مئتين وثمانية وعشرين اسما منها الشوارع والأزقة فكان 73,52% ذات تسميات فرنسية، وحوالي العشرين منها أخذت أسماء الحيوانات، والحشرات مثل الأسد والزرافة والجمل والجراد والعقرب وغيرها(21)، وكان الفرنسيون يتنكرون لأية صلة لهذه المدينة بالحضارة وأنها كانت خالية وهم الذين عمروها.

2.2– مساهمة وثائق الأوقاف في دراسة عمران مدينة الجزائر أواخر الحكم العثماني:

عرفت مدينة الجزائر كما سبق ذكره، في السنوات الأولى المبكرة للاحتلال سلسلة من التدمير لكثير من المنشئات العمرانية وذلك بواسطة مخطط عمراني وضعته الإدارة الفرنسية

وكلفت به الهندسة العسكرية وشمل هذا التدمير المنشآت الكبرى والأساسية للمدينة منها المؤسسات الدينية التي كان عددها بعد الاحتلال وحسب تقرير دومنوا سنة 1837م مئة وسبعة (107) بناية من مساجد وقباب وزوايا لم يبق منها سوى أربعة وثلاثين (34) مؤسسة تنشط أما الباقي فقد هدم أو أهمل والبعض الآخر حول إلى ثكنات عسكرية ومخازن وإسطبلات للجيش الفرنسي[22]. إن التدخلات المختلفة للاحتلال الفرنسي، وتهديم جزء كبير من المدينة ساهم في كثير من التغيرات في مجالها العمراني بحيث أصبح من العسير اليوم أن نوفق في التعرف على كل المميزات العمرانية للمدينة، وبالمقابل لا يوجد في المصادر الجزائرية وكتب الإخباريين المعاصرين للفترة العثمانية، ما يلقي الضوء على الجوانب العمرانية إلا ما ندر منها وهي متناثرة في المصادر المحلية واقتصر أمرها على بعض الوصف عند المصادر الأوروبية بدون معرفة الدقائق والتفاصيل والخصوصية المحلية والإسلامية وهي تحمل تفسيرا شخصيا ورؤية شخصية لا تعبر عن رؤية حقيقية، لكن يبقى الاعتماد عليها ضروري لا يمكن الاستغناء عنها أو تجنبها لأنها تُكَون عامل توازن في المادة الخبرية خلال الفترة العثمانية.

ومن المصادر التي ركزت على الجانب العمراني نذكر دراسة هايدو Haëdo De Diego في أواخر القرن السادس عشر الذي كانت دراسته طوبوغرافية حيث ترك لنا وصفا لمدينة الجزائر السور والأبواب والثكنات العسكرية والمساجد كما وصف أيضا خارج المدينة وهي الأرباض أو الضاحية والفحص. أما المصادر المحلية التي أشارت إلى بعض الجوانب العمرانية خاصة منها ما تعلق بإنجازات الباشوات المعمارية سواء العمارة الدينية أو العمارة الدفاعية، فهي حسب التسلسل التاريخي، ابن المفتي[23] الذي أشار بطريقة غير مباشرة إلى بعض التحولات العمرانية لمدينة الجزائر في الفترة العثمانية، ومذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر الذي أرخ لدايات الجزائر والذي وقف على انجازات كل من

محمد عثمان باشا ومصطفى باشا وحسين باشا[24]. أما عن الكتابات في فترة الاحتلال الفرنسي ، فكانت محاولة هنري كلاين[25]، جادة في مجملها بها معلومات مفيدة حيث كان يرأس "جمعية الجزائر العتيقة" إلا أنها غير دقيقة، بحيث يغفل عن ذكر مصادره سواء منها الشفوية أو المكتوبة، ونضيف دراسات قام بها مهندسون فرنسيون، نذكر منهم، العمل الذي قام به ليسبس Lespes، في كتابه المسمى " مدينة الجزائر: لمحة جغرافية لعمرانها"[26]، وهو عبارة عن مقدمة حول مخطط لتوسع مدينة الجزائر في الفترة الاستعمارية، وقد طبع مرتين الأولى سنة 1925م، والثانية سنة 1930م، وهي نسخة منقحة أضاف إليها مجموعة جديدة من المعطيات الجغرافية والتاريخية، لكنه توقف في الكتاب فقط على التدخلات العمرانية لمهندسي جيش الاحتلال، والتغيرات التي عرفتها مدينة الجزائر، ثم نجد دراسة باسكوالي Pasquali[27]، وهو مهندس، ورئيس مصلحة العمران بمدينة الجزائر الذي أعاد بناء صورة لمدينة الجزائر خلال الحكم العثماني وتتبع تكوين شوارعها بدءا من المدينة الرومانية، ومرورا بالمدينة الإسلامية ثم العهد العثماني، وكيف بدأ التوسع نحو الجبل بالمنطقة العليا وازدياد المباني والمنشآت، كما ربط بين ارتفاع عدد السكان والإنعاش الاقتصادي وتوسع المدينة، أما عن دراسة مارسيل إميري Marcel Emerit، الذي ركز في دراسته على توزيع الأسواق بمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، ووضح مخططا لها[28].

وقد أكد أندري ريمون في كتابه المدن العربية، على قلة المعطيات العمرانية حول مدينة الجزائر وأن كل من تناول تاريخ مدينة الجزائر من الناحية العمرانية قبل 1830م، تناوله بطريق عرضية فقط[29]، لكن رغم ذلك تبقى دراسة ألبار دوفو، من أولى وأهم الدراسات التي كُتبت حول مدينة الجزائر، تاريخيا وعمرانيا اعتمادا على المصادر والوثائق التي كان حريصا على تدوينها والإشارة إليها[30].

وفي ظل ندرة المصادر المكتوبة، تبقى وثائق الأوقاف وسجلات ودفاتر بيت البايلك المحفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري المصدر الذي يتوفر على مجموعة من المعطيات والتي يمكن الاستفادة منها في بناء فكرة حول كيف كانت تسير المدينة من هي المؤسسات الحضرية التي ساهمت في تسيير المدينة وما هي الأعباء الحضرية التي أخذت على عاتق مؤسسة الأوقاف، فالمحاكم الشرعية بالمدن العربية كانت تَبُتُ في مسائل متعلقة بأهل المدينة مثل علاقات الأفراد فيما بينهم وعلاقاتهم مع السلطات التنفيذية، ثم الأعمال الحرفية والمهنية والشؤون البلدية.

وقد بين روبرت برونشويغ Robert Brunschvig بأن قضاة المذهب المالكي في المغرب العربي وضعوا مبادئ للشؤون البلدية، كما أبانت الأبحاث الحديثة واستنادا إلى النصوص الشرعية الحنفية أن القضاة وسعوا تلك المبادئ، وبالفعل إن سجلات المحاكم الشرعية التي لا حصر لها هي التي تزودنا بمعلومات عن التطبيق اليومي للمبادئ البلدية التي وضعها القضاة خلال الفترة العثمانية[31]. وأشارت ليليان مسلم في كتاب القصبة، الهندسة المعمارية وتعمير المدن خلال دراستها حول التركيب العمراني لمدينة الجزائر وتنظيمها قبل سنة 1830م، حيث لاحظت أن كثيرا من معالم المدينة العثمانية قد اندثرت وأشارت إلى أن الدراسة الشاملة للأرشيف العربي التركي هي وحدها الكفيلة بإزاحة الغموض في بعض الجوانب من حياة المدينة[32].

ووثائق الوقف الموجودة بالمحاكم الشرعية، هي الأخرى تحمل معلومات ومعطيات حول طبوغرافية المدينة بدقة متناهية بحيث يستطيع الباحث المضطلع في ميدان الهندسة المعمارية والتهيئة الحضرية بإعداد خارطة برسم البيوت والحارات والأزقة، وحتى خارج مدينة الجزائر حيث تبين حدود العقارات الريفية، كما نقلت الوثائق أسماء الأسواق. وتحدد بعض مواقع البنايات أو العقارات، كما ورد عن موقع القهوة الصغيرة «الحمد لله لما تقرر الاشتراك بين

المرحوم السيد مصطفى بن حسن السبابسي وصهره(كذا) محمد في جميع الربع الواحد من جميع القهوة الصغيرة الملاصقة بحانوت الكاهية بسوق الترك»[33]، وورد في رسم تحبيس عن "دار أعلا حوانت بن رابحة سند الجبل"[34]. كما حملت الوثائق أسماء ومواقع الزنق، مثل زنقة الحليب، "تَمَلك جميع الدار الكاينة بالحلفاويين قرب سويقت عمور داخل الجزائر بسكة هناك غير نافذة تعرف بزنقة الحليب"[35]، ونلاحظ الدقة والتفصيل في تحديد مواقع العقارات المحبسة مثلما جاء برسم حبس مشترك بين زوجين: "لدار بحومة تيبرغوتين بسكة غير نافذة المجاورة لدار الحاج محمد بن علي خوجة مسامة لدار بن الاحرش أواسط شعبان 1107ه/1695م"[36]. كما أن وثائق الوقف تحدد طبيعة العقار المحبس وما عرفه من تغيرات والحالة التي كان عليها ووضعيته في تاريخ التحبيس مثلما جاء في المثال التالي: «بعد أن استقر على ملك المعظم ابراهيم خوجة ابن محمود جميع البناء الفوقاني المشتمل على غرفتين اثنتين الصايرة الآن علوي قرب المحكمة المالكية»[37].

استعملت بالوقفيات مصطلحات دقيقة، في التعبير عن المكان أو العقار وموضعه بالنسبة للعقارات المحيطة به، وبالرغم أنه تغلب عليها اللفظة العامية إلا أنها تعبر عن المكان بطريقة واضحة، من بين هذه الألفاظ: المقابلة، الملاصقة أو اللصيقة، مسامة(بجنب)، القريبة، الهابط من، الصاعد إلى، على يمين، على يسار، وكمثال حول ذلك « قرب حمام السبوعة يسرة المار لباب عزون»[38]، ومصطلح المكتنفة بين، كما جاء في حبس مصطفى باشا: «الدار الكاينة أعلى السوق المكتنفة بين ضريح الولي الصالح أبي شقور نفعنا الله به أمين وبين كوشة معدة لطبخ خبز الدور»[39]، إلى جانب أمثلة كثيرة نذكر منها: «جلسة حانوت الكاينة قرب القهوة الكبيرة الثالثة أعلى درب هناك يعرف بدرب قاع الصور داخل الجزائر المعد لبيع العطرية مع ما احتوت عليه من آلة الصنعة المذكورة »[40]، «دار اسفل حوانت بابا احمد سند

الجبل اللصيقة بدرب هناك» بتاريخ 1243ه/1827[41]، «جلسة حانوت ملك لمصطفى باشا بن ابراهيم الكاينة بالصاغة الثانية على يمين المار من السكة المضيفة التي يسلك منها لسكة لفرافرية» بتاريخ صفر 1219ه/ماي 1804م[42]، «دار تحت محراب جامع كوشة بولعبة هي الأولى على يسار المار من الزنقة التي يعطى لفرن بوشكور»[43].

تبين لنا وثائق الوقف أيضا الأسماء القديمة التي كانت تعرف بها الأماكن والعقارات في السابق ويطلق عليها في عقد التحبيس " المعروف في التاريخ" أو "المشهور بـــ" أو "كانت قديما تعرف بـــ"، كما جاء في حبس السيد ابراهيم بلوكباشي ابن رمضان التركي الخزناجي بدار الإمارة: « جميع ثلاث حوانيت مع المخزن أسفلهم المستخرج من الدار الموجودة بسويقت عمور بالجانب(مسامة) بانحراف لكوشة بوزبط وشهرتها الوقيد»[44]، «ومسجد اللوح داخل البلد والشهير بمسجد سيدي الخير وذلك سنة 1723م»[45]، و«الكوشة القريبة من زندانة مراد رايس الشهيرة بحومة تبرن بن الآغة»[46]، وقد قامت مؤسسة الحرمين الشريفين بشراء من بيت المال« الثلث من الحانوت الواقعة بالملاحين التي أصبحت معروفة بسوق القبايل داخل مدينة الجزائر الملاصقة للمسجد هناك مقابل زنقة اليهود المعروفة بالسبع لويات وقد تأخر كتابة العقد إلى أواسط جمادى الثانية سنة 1224ه/جويلية 1809م»[47].

كما ورد في الوثائق أسماء لأماكن عرفت في بداية الحكم العثماني ولا نجد لها ذكرا في الوثائق التي تعود لأواخره منها حومة القادوس، التي وردت في عقد يعود تاريخه إلى أواسط شوال 939ه/أفريل 1533م، وأشار في العقد أنه تأخر في كتابة العقد، ولم نجد ذكرا لهذه الحارة في العقود المتأخرة [48]، كما يتبين أيضا من عقود الوقف طريقة البناء، « دار أعلى جامع القشاش مع العلوي الراكب على سقيفتها المعروفة بدار بربار»[49]، و« حبس فاطمة

بنت عثمان لدار والحانوت المستخرج منها وجميع العلوي الذي تم بنائه بالدكان أواخر محرم 1143ه/ جويلية 1730 م»[50].

وقد لجأ دوفو، في دراسته حول البناءات الدينية إلى وثائق المحاكم الشرعية عامة ووثائق الوقف خاصة في معرفة بعض المنشآت الدينية وتحديد موقعها وما عرفته من تطور وتوسع والأسماء التي عرفت بها قديما وحديثا، ففي ذكره لمسجد مصطفى باشا الذي قام بترميمه، كان يعرف باسم مسجد الشيخ سيدي أحمد بن عبد الله الذي كان أمامه، والمسجد الذي يقع تحت عين الحمراء والذي يعرف باسم مسجد ابن مغنين وبعد ذلك عرف باسم مسجد باب السوق نسبة لموقعه عند مدخل السوق الكبير، وأيضا مسجد كوشة بولعبة، الذي كان يذكر باسم مسجد الشيخ سيدي سليمان الشريف، ويوصف أنه أعلى العين الحمراء بالقرب من كوشة بولعبة، والجامع المعلق لا تشير حوله الوثائق الشرعية المتوفرة إلى تاريخ تأسيسه ولا اسم مؤسسه، أما تسميته فهي تعود لوضعيته الطبوغرافية حيث يبدو موقعه كأنه معلق أعلى المدينة، ومسجد سيدي الهدى تأسس على يد الرايس مامي لكن الاسم تغير بعد قرن ونصف من ذلك، وقد وصف المسجد بعد ذلك على أنه يدعى مسجد خير الله وهي نسبة إلى فقيه يدعى سيدي محمد بن خير الله واسم سيدي الهدى نسبة إلى الوكيل الذي كان يدير شؤونه[51].

3– دور مؤسسة الوقف في إعمار مدينة الجزائر

لا تكمن أهمية هذه المؤسسة فقط في الإشراف وتسيير المؤسسات الدينية والثقافية بل تعدت إلى أكثر من ذلك وهي المساهمة في التسيير الحضري والنمو العمراني لمدينة الجزائر وذلك من خلال إشرافها على عدد كبير من الملكيات العقارية داخل مدينة الجزائر وساهمت في نفس الوقت بإنشاء بناءات أخرى بفضل الفائض الذي يوفره مردود هذه الأملاك، نظرا لكثرة

المداخيل التي كانت معتبرة، كما ساهمت في تسيير المرافق العامة والخدمات بالمدينة، وحسب أوميرا J.F Aumerat، أن الإدارة الفرنسية في بداية الاحتلال سنة 1830 كانت في غنى عن البحث عن مصاريف لتسيير مرافق المدينة، لما توفرت لها من أموال الأوقاف التي استولت عليها[52].

3.1– دور مؤسسة الوقف في التسيير الحضري لمدينة الجزائر:

كانت مؤسسة الوقف تشترك في إدارة التسيير الحضري والعمراني لمدينة الجزائر، إلى جانب المؤسسات الحضرية الأخرى حتى أصبح من الصعب التحديد من المسوؤل الحقيقي عن هذا التسيير بحيث أن حضور مؤسسة الوقف كان قويا، من حيث الإدارة والإشراف على أعمال البناء والصيانة والمساهمة في ظهور المنشآت الوقفية الجديدة، واعتبر روبار مونتران Robert Mantran، أن المؤسسات الخيرية ويعني بها الأوقاف هي أحد العناصر الحضرية في تسيير المدينة لأنها تشرف على عدد هام من البناءات والعقارات التابعة للأوقاف ولا تخضع بصفة مباشرة للسلطة[53]، فقد كان الوقف وسيلة تسيير فعالة للمصالح والخدمات التي تقوم عليها الحياة الحضرية[54]، وأكد على ذلك فاروق بيليجي [55]. إضافة أن كل ما يتعلق بمياه الشرب كان من اختصاص ومهام الأوقاف، إن ما نسميه اليوم الخدمات والمرافق البلدية مثل تمديد مياه الشرب، وتنظيف الشوارع كانت تتولاها الأوقاف[56].

كانت توجد بمدينة الجزائر مؤسسة أوقاف العيون التي تشرف على العديد من المصالح منها العيون والسواقي وتمديد القنوات، والاهتمام بالمجاري وتصريف مياهها، إلى جانب مصلحة الطرقات التي أسندت لقايد الشوارع، ومصلحة النظافة أسندت إلى قايد الزبل ولاحظ قنصل أمريكا في الجزائر وليام شالر(1816–1824) Williame Shaler، أن شوارع المدينة كانت مفروشة بالحجر، ويعنى بنظافتها وصاينتها بصفة دائمة[57]. وكانت مدينة الجزائر تتوفر

على جهاز لشبكة المجاري وتصريف المياه القذرة متطور جدا يتكون من مجرى الجداول القديمة المنحدرة من أعالي الجبال، وكانت مغطاة بلوحة مسطحة مصنوعة من البلاط، جُهز بشبكة لتصريف المياه، صحيح أن بعض الأمطار الغزيرة تتسبب في تسرب المياه القذرة، لكن الانحدار يقلل من ذلك بحيث يسمح بجريان المياه[58].

أن تشابك المصالح وعلاقتها بأوقاف العيون جعل هذه الأخيرة تقوم بالعديد من الأعباء، مثل إدماج مصلحة الشوارع مع مصلحة تصريف المياه، وربما يرجع ذلك إلى ارتباط صيانة المجاري بالتصريف حيث تحتاج إلى فتحها دوما عند انسدادها وكذلك عند سقوط الأمطار الغزيرة المميزة للمنطقة، ولذلك فإن هذا الارتباط له فعاليته في المحافظة على الطرقات وعدم إهمال الحفر أو أكوام التراب[59]. تعتبر مدينة الجزائر بتنظيمها الحضري المحكم، وتشعب صلاحيات المؤسسات الحضرية وتدخلها نموذجا للمدنية العربية حيث ساهمت كل من السلطة السياسية الحاكمة، والهيئة القضائية والنقابات المهنية ومؤسسات الأوقاف، وشيخ البلد والمحتسب، وخوجة العيون وقايد الشوارع، وغيرهم في إدارة المدينة[60].

3.2– دور الوقف في إعمار مدينة الجزائر: أوقاف الباشوات أنموذجا:[61]

عرفت مدينة الجزائر توسعا عمرانيا داخل أسوارها خلال القرنيين السادس عشر والسابع عشر، وتم في البداية استغلال الفراغات داخل النسيج الحضري والخرب أي المناطق أو البناءات المهدمة أو استغلال البناء القديم، إما للتوسع بجانبها أو هدمها وتوسيعها، يتجلى ذلك في بناء المنشآت الدينية مثل المساجد، واختيار مواقع المساجد لم يكن عشوائيا في أغلبها كانت بالمنطقة السفلى للمدينة "اللوطى" وبجانب الأبواب الرئيسية، وأيضا بوسط المدينة(المركز)، واقترنت المساجد بالعديد من البنايات وهي نواتات عمرانية اقتصادية بالدرجة الأولى تمثلت في الحوانيت والفنادق، فهناك نوعان من المنشآت الوقفية الأولى المنشآت الخيرية التي تحتاج إلى

دخل دائم لتغطية نفقات الخدمات التي تقدمها(جوامع، مدارس، إلخ)، والمنشآت المساعدة التي تدر الدخل اللازم للمنشآت الأولى، كخانات وقيساريات ودكاكين ومقاهي وحمامات...الخ، وتسعى مؤسسات الوقف إلى ضمان نوع من التوازن بين المنشآت الأولى(الخيرية) والمنشآت الأخرى(المساعدة) لكي لا يتعطل عمل الوقف، فأي خلل في هذا التوازن يؤدي إلى تراجع الوقف مما ينتهي الأمر بالوقف إلى الخراب، وضمن هذا التوازن لا يدخل فقط تغطية نفقات الخدمات المجانية التي تقدمها المنشآت العمرانية بل يشمل أيضا نفقات الترميم والصيانة، هكذا أصبح الوقف يعني بالعمران والتطور العمراني[62]، ولنا في ذلك أمثلة عن بعض المنشآت العمرانية لباشوات الجزائر خاصة منها الدينية والدفاعية والمرافق العامة كالقنوات والعيون، وسوف نقتصر على نموذج لبعض المساجد من خلال هذه الدراسة، فقد عرفت المدينة نموا واتساعا بفضل مؤسسة الوقف التي تضم مجموعة من المؤسسات وذلك ببناء مجموعة من المساجد والزوايا والمدارس والعيون وغيرها[63].

شهدت مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر تكاثر المؤسسات الدينية أسسها في أغلبها الحكام(الدايات) والموظفون في الحكومة الجزائرية(الأغا الخزناخي الخوجات وغيرهم) كان له انعكاس مباشر على إعمار مدينة الجزائر وتوسع مجالها والتنوع الوظيفي للمدينة، إن السلطة الحاكمة في الجزائر في بداية الحكم العثماني لم تلتفت كثيرا إلى حركة البناء والتعمير فيما يخص المؤسسات الدينية والاقتصادية[64] نظرا لاهتمامها باستقرار البلاد ونشر الأمن وتوطيد أركان الدولة ورد الغارات الأوروبية واسترجاع بعض المناطق التي استولى عليها الأسبان وقد اهتمت كثيرا بالتحصين وبناء القلاع لحماية المدينة من الغارات التي كانت تتعرض لها من حين إلى آخر، وبعد أن أخذت الأمور تستقر تدريجيا رأينا نوعا من النشاط وحركة بناء المساجد أو تجديدها وتوسيعها[65] خاصة في عهد الدايات، فاحتلت المنشآت

التعبدية كالمساجد أولوية كبيرة لدى الحكام، فقد احتضنت مؤسسة الوقف المسجد بناء وإنشاء وعمارة وإنفاقا، فقد وفرت للقائمين عليه مدخولا من أئمة ووعاظ وعمال كما تكفلت بالإنفاق على رواد المساجد من طلبة ومدرسين وكذلك توفير كل ما يحتاجه المسجد من مياه وشمع وفرش، الأمر الذي أدى إلى نشأة وتطور العديد من الصناعات كصناعة السجاد، والعطور، والبخور، والقناديل، والورق، والأخشاب، والزجاج(66)، كما ألحقت بها منشآت أخرى دينية تعليمية هي المدارس والكتاتيب والمسيد والزوايا.

عرفت منشآت الباشوات الدينية حركة كبيرة داخل المجال العمراني لمدينة الجزائر، من هدم وبناء وتوسيع، وتجديد، واستراتيجية في اختيار مواقع المساجد، وكانت البناءات الأولى تتم بصفة آلية نظرا لتوفر المجال العمراني الشاغر الصالح للبناء لكن بعد أن بدأت تعرف مدينة الجزائر كثافة سكانية انعكس هذا على الكثافة العمرانية مما احدث صعوبة في إيجاد فراغ داخل المدينة، فلجؤوا إلى الأماكن الخربة والمهملة، والمهدمة، أو إلى الهدم ثم إعادة البناء، كما لجأوا إلى بعض المعاملات القضائية، كالشراء، والاستبدال، والمعاوضة(67)، فنجد خضر باشا وشقيقته قامير أوقفا على المسجد الذي بنياه عقارات مستحدثة البناء فقد وردت في العقد عبارة "بني قديما وحديثا"(68).

– أوقاف جامع حسين باشا ميزومورتو(1684–1689م): يقع هذا المسجد بباب عزون بجانب رحبة الزرع، ورد في الوثيقة أنه "استجد بناءه حسين باشا"، شيد سنة 1097ه/1685-1686م كما نجد أن حسين باشا لما بنى المسجد أوقف عليه مجموعة من العقارات، والملاحظ عليها أنها قريبة أو مجاورة للمسجد، والبعض منها تابعة أو جزء منه، فقد بني المسجد فوق مجموعة من الحوانيت وفرن، قال عنه دوفو، كان المسجد يَعبر شارع شارتر بواسطة عقد جميل(ساباط) على شكل جسر(69).

ويمكن أن نعدد هذه العقارات الموقوفة وموضعها بالنسبة لجامع ميزومورتو: حمام تحت المسجد، حانوت تحته، حانوت أخرى أسفله مقابلة لباب المدينة(باب عزون)، حانوت أخرى أسفله مقابلة للصومعة، علوي لصيق بالمسجد وفندق أسفل المسجد به أربع عشرة حانوتا، أما بالنسبة للعقارات البعيدة عن الجامع تمثلت في: حمام بباب الواد، حانوت بسوق السمن، حانوت راكب على سقيفة رحبة الزرع به أربع غرف، نصف علوي حرار(صناعة الحرير) بالبوزة، دار عين جامع الركروك، نصف دار بحارة الذميين، كوشة عند فندق العزارة حانوت الحاج معمر، حانوت داخل باب عزون أعلى المايضة، وقد أوكلت إدارة المسجد لمؤسسة الحرمين الشريفين، وجعل مردود الأوقاف في إصلاح الجامع وتنظيفه ودفع أجور الخطيب والإمام والقراء وغيرهم من الموظفين[70].

– **أوقاف جامع عبدي باشا:** يدعي بكرد عبدي(1724–1732م) شيد الجامع سنة 1138ه/1725–1726م قريبا من ثكنة الإنكشارية التي تسمى المقرئين بالقرب من باب الجزيرة، «أوقاف الجامع الذي استجد بنائه المعظم عبدي باشا الكاين بحومة قاع الصور قرب دار الجيش المنصور(ثكنة)»[71] كان مسجدا جامعا[72]، قام بتشييد بنايات أخرى من أجل الاستفادة من إيراد الإيجار في سد النفقات من أجور الموظفين وغيرها، فحبسها على المسجد وحسب ما ورد في نص الوقفية التي نشرها دوفو [73]، أنه استجد بناء فندق أي رمه والمعروف ببني مسلمان وهو ملاصق لديوان الكرموس، وكان يتكون من سبع غرف بالطابق الأول، وست بيوت، وعلوي بسقيفة المخزن أسفل الفندق، وقد حدد مبلغ إيجار الغرف والبيوت، بحيث كان إيجار الغرف يتراوح من خمسة عشر ريال إلى ثمانية عشر ريال ومنها غرفة بلغ إيجارها ثلاثين ريالا، أما البيوت فمن اثني عشر إلى ستة عشر ريالا، وبأسفل الفندق نجد عددا من العقارات التجارية: علوي بسقيف المخزن أسفل الفندق به غرفتان، وحانوت

حفاف أسفل الفندق، ومخزن، وعلوي قرب المسجد الراكب على مخزنين، يحتوي على ثلاث غرف، والمخزن الكبير، وعلوي آخر ملاصق للعلوي المذكور أعلاه. إضافة إلى أوقاف أخرى: علوي بالقرب من سوق الجمعة الراكب على ساباط، وعلوي على يسار الداخل لزنقة الفرافرية، وعلوي قرب دار الانكشارية القديمة، وجميع دار اليهود المجاورة لكوشة الكبابطية، وعلوي بباب السوق واسطبل أسفله، وعلوي بسوق المقفوجية، وقد أوكلت إدارة أوقاف الجامع لمؤسسة الحرمين الشريفين وأدمج إيراد كراء هذه الأملاك مع كراء الأملاك الموقوفة على الحرمين الشريفين.

كما نجد في نص الوقفية أيضا تحديد راتب موظفي الجامع منهم، الخطيب خمسة عشر ريالا والإمام ثماني ريالات، وقارىء تنبيه الأنام ريال واحد، وللمدرس خمس ريالات وغيرهم، كان تاريخ الوقفية في أواخر صفر سنة 1142ه/أواخر جويلية 1729م.

كانت هذه الأوقاف عبارة عن مشاريع اقتصادية مرتبطة معماريا مع البناء الديني وكان التركيز على المباني التجارية الحوانيت والفنادق، وهي الرغبة في تأمين المدخولات اللازمة للوقفيات[74].

استغل الباشوات بعض البناءات من أجل البناء فوقها أو توسيع البناء مثل مسجد علي باشا، وهو مسجد خطبة شيد نحو 1164ه/1750-1751م من قبل علي باشا، فوق موضع يقال له زاوية سيدي الأكحل، فوق دار الانكشارية، «المسجد الجامع الذي استجد بنائه وحكم قواعده وشيد أركانه بأعلى دار الانكشارية القديمة المعروف بمسجد سيدي الأكحل»[75] وأوقف عليه الكثير من العقارات منها علوي بحوانيت جلابي سند الجبل، اشتراه في أواخر جمادى الثانية 1173ه/جانفي 1760م وحبسه لتصرف غلته في مصالح المسجد من حصير وزيت وإنارة وخدمة المسجد[76].

لقد عرفت مدينة الجزائر نوعا من التشبع العمراني مما أدى الأمر بالحكام إلى البناء فوق موضع غير شاغر أو تجديده، كما أدى ذلك إلى بروز ظواهر معمارية نذكر على سبيل المثال الساباط وهو سقيفة بين حائطين تحتها ممر نافذ(77)، وكثيرا ما استغل الساباط في البناء فوقه، والظاهرة الثانية هي العلوي الذي اعتبرته الباحثة سامية شرقي بأنه خاصية جزائرية محلية، وهو استغلال واسع للجزائريين للهواء أو الطوابق العليا والفراغ في هواء البنايات(78). ويبدو أن التشبع العمراني للمدينة كان مبكرا، بحيث نجد أن الداي حسين باشا موزومورتو اشترى علوي وإسطبل أسفله بحومة الجامع الأعظم، على مقربة من حمام الصغير وهدمهما وأحدث مكانهما دارا راكبة على مخزنين ودارا أخرى صغيرة ثم حبسهما على المسجد – المذكور اعلاه- الذي بناه 1098ه/1686م(79)، وعندما أراد محمد باشا بن عثمان إعادة بناء جامع السيدة سنة 1198ه/1784م، اشترى الباشا الحوانيت المحيطة بالمسجد بغرض توسيعه، وبنى حوانيت جديدة على حواف المسجد وألحقت بأوقاف سبل الخيرات(80). كما قام حسن باشا من أجل عادة اعمار جامع كجاوة بتملك عدد من العقارات المجاورة للجامع عن طريق الشراء والمعاوضة وذلك منذ 1208ه/1793-1794م، ثم قام بهدمها وتوسيع ساحة الجامع(81).

كما ينسب لمحمد باشا بن باكير(1748-1754م) بعض الأعمال العمرانية الوقفية، فقد أحدث بناءات منها فندق خارج باب عزون خصص كمربط للدواب وقد اشتمل على بيوت ومرافق أخرى(منافع) ألحقت بالبناء داخل وخارج الفندق ثم أوقفه على ساقية العيون بتاريخ أواسط جمادى الأولى 1181ه/أواخر جويلية 1767م(82).

لم يقتصر الأمر على المنشآت الدينية التعبدية بل شمل حتى المنشآت الاقتصادية منها تجديد علي باشا نقسيس لجميع الحوانيت الواقعة بسوق الدخان، قرب دار الإمارة وكان عددها نحو الخمسين حانوتا وبعد ذلك أخذها بالعناء(83) على أن يؤدي جميع كرائها مشاهرة

لمؤسسة الوقف حسبما كانت عليه قبل تجديد البناء، وقد كلف شيخ البلد السيد الحاج أحمد بالوقوف على ذلك ويحدد الحوانيت التي أخذها علي باشا بالعناء لجانب دار الإمارة، ويضبطها ويعين قدر كرائها في الشهر الواحد بتاريخ أواخر شعبان 1178ه/أواخر جانفي 1765م[84].

إن تتبع أوقاف الباشوات يوضح فكرة مدى تأثير تدخل الباشوات على النسيج العمراني داخل المدينة، أما عن حركية العمران خارج أسوارها فقد كانت قليلة باستثناء المنشئات العسكرية المتمثلة في الأبراج.

الخاتمة:

ساهمت وثائق الوقف في الدراسات العمرانية التي طرحها العديد من الباحثين المعاصرين المختصين في مجالي الهندسة المعمارية وعلم الآثار، ومن طرف المؤرخين المهتمين بالتاريخ الحضري للمدن العربية، ومن خلال دراستنا لنموذج مدينة الجزائر تبين مدى أهمية المعطيات والمادة الخبرية التي توفرها وثائق الأوقاف المحفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري ضمن سلسلة المحاكم الشرعية أو سلسلة بيت المال وبيت البايلك والوثائق المحفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية، بحيث تمكننا من إعادة رسم التوزيع العمراني داخل مجال مدينة الجزائر خلال فترة الحكم العثماني، خاصة في ظل ندرة المصادر المكتوبة، وتدخل السلطة الفرنسية في تغيير الوجه العمراني العربي الإسلامي لمدينة الجزائر منذ بداية الاحتلال.

كما تبن أيضا أن الوقف كان وسيلة تسيير للمصالح الحضرية والتنظيم العمراني للمدن الإسلامية، كما كان وسيلة فعالة لصيانة العديد من المباني التي تشكل أجزاء هامة من النسيج العمراني؛ ومن خلال هذا يمكن القول أنه كان هناك سياسة عمرانية كانت من اختصاص مؤسسة الأوقاف في البناء والتسيير والصيانة.

ولا تزال وثائق الأوقاف المحفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري تتوفر على مادة خبرية هامة يمكن استغلالها في كتابة تاريخ مدينة الجزائر الاجتماعي والاقتصادي والعمراني، وهذا يتوقف على جدية الباحث ومثابرته من أجل قراءة واستقراء الوثائق.

الهوامش:

(1)– صطفى بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني956ه/1546م-1246ه/1830م، الطبعة الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000، ص 29.

(2)– محمد موفق الأرناؤوط، «دور الوقف في نشوء وتطور المدن خلال العصر العثماني نموذجان للمقارنة من بلاد البلقان وبلاد الشام»، في أعمال المؤتمر العالمي الخامس للدراسات العثمانية حول: المدن العربية والديمغرافيا التاريخية والبحر الأحمر خلال العهد العثماني، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريكسية والتوثيق والمعلومات زغوان، تونس، سبتمبر 1994، ص 47.

(3)– فعلا أن كثير من الدراسات العمرانية الحضرية قد اعتمدت على وثائق الأرشيف العثماني كمادة خام لإعادة رسم طبوغرافيا بعض المعالم الحضرية لمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، خاصة منها الدراسات الأثرية والدراسات في مجال الهندسة المدنية والمعمارية بالجامعة الجزائرية، وللتعرف على بعض هذه الدراسات ينظر: وافية نفطي، «دورالأرشيف العثماني بالجزائر في الكتابات التاريخية من خلال بعض الدراسات الأكاديمية الدراسات العمرانية أنموذجا»، في أعمال الملتقى الدولي حول "العهد العثماني" في الدراسات العربية المعاصرة: إشكالية القراءة من منظور المركز والأطراف المنظم من قبل مخبر تاريخ تراث ومجتمع، أيام 3-6 أكتوبر 2015، جامعة قسنطينة 2–عبد الحميد مهري بمدينة علي منجلي(غير منشور).

(4)– عزب خالد، فقه العمران والمجتمع والدولة في الحضارة الإسلامية، دار المصرية اللبنانية، مصر، 2003.

(5)- André Raymand, Grande villes arabes à l'époque ottoman,edition Sindbad, Paris, 1985.

(6)- قاسم طوير، العواصم العربية، أندري ريمون، العواصم العربية، دار القلم العربي، حلب، سوريا، دون سنة طبع، ص 26.

(7)-Faruk Bilici, «Recherches sur les waqfs ottoman au seuil du nouveau millenaire», Revue arabe historical for ottoman studies, Foundation Temimi pour la recherche scientifique et l'information, N° 15-16, 1997, p 90.

(8)– فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي البايايات، ميديا بلوس، قسنطينة، 2005، ص ص 69-86.

(9)– انتصار عبد الجبار، المقاصد التشريعية للأوقاف الإسلامية، الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والأصول، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، أوت 2007، ص 97.

(10)– محمد موفق الأرناؤوط، «وفقية عيسى بك(مؤسس سراييفو) 866ه/1462م»، أوقاف، العدد 26، تصدرها الامانة العامة للاوقاف، الكويت، السنة الرابعة عشر رجب 1435ه/مايو 2014م، ص ص 174-187.

(11)– إنتصار عبد الجبار، المرجع السابق، ص 97 .

(12)– معاوية سعيدوني، «دور الوقف في الحفاظ على التراث العمراني وتحقيق التنمية المستدامة»، أوقاف، العدد 19، السنة العاشرة، ذو الحجة 1431ه/نوفمبر 2010م، ص 69.

(13)– تتمثل هذه الدراسات بالنسبة المدن العربية في:

- Andre Raymond, «La conquêt ottomane et développement des grandes villes arabes», ROMM, N° 27, 1979, pp 115-134. http://www.persee.fr/web/reues/home/prexript/article/remmm_0035-1474_1979_num_27_1_1845.
- Ahmed Saadaoui, Tunis Ville ottomane trois siècles d'urbanisations et d'architecture, centre de publication, universitaire, Tunis, 2001.

أما بالنسبة لمدينة الجزائر نجد كل من:

- Mustapha Ben Hamouche, Getion urbain de Dar al Sultan, essai de resourcement, soutenue en 1993, Paris 8.
- Samia Chergui, Construire, gérer et conserver les mosquées en Aldjazïr ottomane, thèse de doctorat soutenue à Paris en 2007, 3 Vol.

(14)– كانت الجزائر خلال فترة الحكم العثماني لا تخلوا مؤسساتها من السجلات والوثائق والدفاتر الخاصة بها وقد أشار إلى ذلك الباحثين المختصين في تاريخ الجزائر الحديث وأكدوا على أن الفرنسيين لما احتلوا الجزائر قد وجدوا في مقراتها الإدارية المركزية والإقليمية كميات هائلة من الوثائق تقدر بمئات السجلات وعشرات الآلاف من الرسائل والتقارير والأوامر والنصوص والمعاهدات التي تغطي مختلف مراحل العهد العثماني هذا الكم الهائل من الوثائق جعل ألبرت دوفو الذي عينته الإدارة الفرنسية في عام 1848 كأول محافظ لأرشيف الجزائر العثماني ذكر بعد بضع سنوات من تعيينه بأن نحو مئة ألف وثيقة من وثائق الإدارة العثمانية مرت على يديه أنظر كل من:

– عبد الجليل التميمي موجز الدفاتر العربية التركية بالجزائر، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق، تونس، 1983.

– خليفة حماش، كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة، 2010.

(15)- فمثلا تحدث المقريزي عن مدينة القاهرة في كتابه الخطط وأولى أهمية كبرى للأوقاف في موسوعته واعتمد على وثائق الوقفيات لوصف البنايات المملوكية. وكتاب الخطط التوفيقية لعلي مبارك حول تاريخ مدينة القاهرة، التي ارتبطت عمارتها بأوقافها وكثيرا ما كتب الفقهاء حول ما يسمى بفقه العمران وأحكام البناء، أو ما جاء في نوازل الونشريسي، المعيار، حول بعض المسائل العمرانية التي شملت منطقة المغرب في العصر الوسيط. ينظر: أحمد بن علي المقريزي(ت 1442)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جزءان، بيروت. وعلي مبارك باشا(ت 1893)، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، 20 جزءا، بولاق، 1899. وعلي مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، بولاق، المطبعة الكبرى الأميرية، 1304–1306ه/1886م 20 جزءا. و من كتب الفقه التي اهتمت بأحكام البناء، كتاب الإعلان بأحكام البنيان لأبن الرامي المتوفى سنة 734ه، أول من سجل قواعد فقه العمارة، وأيضا ابن الحكم الفقيه المصري المتوفى سنة 214ه/829م في كتابه البنيان.

(16)–عبد الجليل التميمي، السابق، ص 15.

(17)– حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP ، ص 201.

(18)- Albert Devoulx, «Les edifices religieux de l’ancien Alger» , Revue Africaine, Volume 7, 1863, p p 102-103 et 107.

(19)– مصطفى بن حموش، مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني من خلال مخطوط ديفولكس والوثائق العثمانية، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010 ، ص 146 .

(20)– الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 21، وثيقة رقم 22.

(21)- Henri Klein, feuillet d’el-djzair, comite de la vieil Alger(1910), tome 1 et 2, tome 1, edition du Tell, Blida, Alger, 2003, , p p 55-66.

(22)- A.O.M., Rapport, F80/1082, Alger 1837, p 16.

(23) - ابن المفتي حسين ابن رجب شاوش، تقيدات ابن المفتي في تاريخ بشوات الجزائر وعلمائها، جمعها واعتنى بها فارس كعوان، الطبعة الأولى، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

(24)- أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، 1168-1246ه/1754-1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974.

(25)- Henri Klein, feuillet d’el-djzair, Op.cit.

(26)- R. Lespes, Les Alger, esquisse de géographie urbain, introduction au plan d'agrandissement et d'embellissement de la ville d'Alger, maison Bastide-Jourdane, 1925.

(27)- E. Pasquali, «L'évolution de la rue musulmane d'El-Djezaïr», documents Algériennes, synthèse de l'activité Algérienne ; 1er janvier 1955-31 décembre 1955, p p 175-190.

(28)- Marcel Emerit, «Les quartiers commerçants d'Alger à l'époque turque», Algeria, février 1952, XX année, nouvelle série N° 25, p p 6-13.

(29)- André Raymand, Villes arabe, Op-cit, p 38.

(30)-Albert Devoulx, Alger etude archéologique et topografique au époque romaine, arabe et turque, manuscript que l'auteur avait élaboré pou postuler au prix de l'Académie algérienne institute le 31 mars 1870dans le cadre de l"encouragement des recherché historique relatve à l'éruddition archéologique.

تم تحقيقه وطبعه من طرف الباحثان، مصطفى بن حموش وبدر الدين بلقاضي تحت عنوان:

El Djazaïr histoire d'une cité d'Icosium à Alger, Edition criyique présentée par Bedredine Belkadi et Mustapha Benhamouche, ENAG Editions, Alger, 2003.

(31)– قاسم طوير، العواصم العربية، المرجع السابق، ص 24.

(32)– القصبة، الهندسة المعمارية وعمران المدن، ديوان رياض الفتح والمتحف الوطني للفنون الجميلة، الجزائر، 1984، ص ص 74-75.

(33)- الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 2/16، وثيقة رقم 34(244).

(34)- الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 62، وثيقة رقم 9.

(35)- المصدر نفسه، وثيقة رقم 1.

(36)- المصدر نفسه، وثيقة رقم 16.

(37)– المصدر السابق، علبة 124، وثيقة رقم 17 .

(38)– المصدر السابق، ع 62، وثيقة رقم 62.

(39)39– وثائق المكتبة الوطنية، ملفات 3205، وثيقة 8.

(40)– وثائق المكتبة الوطنية، ملفات 3205، وثيقة 30.

(41)– الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 132-133، وثيقة رقم 82.

(42)– وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، ملفات 3205، وثيقة 3.

(43)– الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة سجلات بيت البايك فيلم 35، علبة 33، سجل 310، ص 34.

(44)– الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية، ع 62، و 15.

(45)– المصدر السابق، ع 62، وثيقة رقم 14. غرة صفر 1136ه/أكتوبر 1723.

(46)– وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، ملفات 3205، و وثيقة رقم 1.

(47)– الأرشيف الوطني الجزائري، محاكم شرعية، علبة 47، وثيقة رقم 6.

(48)– المصدر نفسه، علبة 16، من 1-12، وثيقة رقم 1.

(49)– المصدر نفسه، علبة 62، وثيقة رقم 7.

(50)– المصدر السابق، علبة نفسها، وثيقة رقم 49.

(51)– مصطفى بن حموش، مساجد...، المرجع السابق، ص ص 79، 100، 107، 115.

(52)- Aumerat, J.F, « La propriété urbaine à Alger », Revue Africaine, Vol. 42, 1898, p 168.

(53)- Robert Mantran, Istanbul dans la seconde moitié du XVII° siècle. Essai d'histoire institutionale économique et sociale, thèse principale de doctorat, librairie Adrien Maisonneuve , Paris VI, 1962 , p 171.

(54)– يرى معاوية سعيدوني أنه وفي وقتنا الحاضر وفي حالة ما إذا أعدنا الاعتبار للوقف فهو من الآليات التراثية التي يمكن تفعيلها لحل المشاكل المستعصية التي يطرحها تسيير المصالح الحضرية في المدن النامية، والذي يشكو من انعدام الفعالية، خاصة في ضوء تراجع دور الهيئات العامة للمصالح نظرا لعجزها المالي والهيكلي عن القيام بهذا الدور. كما أن آلية مثل الوقف يمكن أن تسمح بتمويل انجاز بعض المنشآت العامة التي لا تستطع الدولة تمويلها وانجازها، بحيث يكون دور دخل الوقف في هذه الحالة كدور الرأسمال الخاص...أنظر: معاوية سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 79-80.

(55)- Faruk Bilici, «Les wakfs monétaires à l'époque ottoman: Droit Hanéfite et pratique», Revue d'étude du monde musulman et la méditerranée, Foundation Temimi pour la recherche scientifique et l'information, N° 79-80, 1996, p p 51-59.

(56)– قاسم الطوير، المرجع السابق، ص 28.

(57)– وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1982 ، ص 97.

(58)- Pierre Boyer, La vie quotidien à Alger à la veille de l'intervention française, Hachette, Paris, 1963, p 51.

(59)– مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام « نموذج الجزائر في العهد العثماني، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1420ه/ 1999، ص 146.

(60)- André Raymond, «La conquête ottomane et développement des grandes villes arabes», Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, Remmm, N° 27,

1979, pp 115-134.
http://www.persee.fr/web/reues/home/prexript/article/remmm_0035-1474_1979_num_27_1_1845.», p p 123-130.

(61)– الواقع أن هذه الظاهرة تجلت أكثر في أعمال الباشاوات في الولايات العربية خاصة دمشق، وحلب، والقاهرة، حيث عرفوا نواتات عمرانية بفضل الحكام الذين تعاقبوا عليها وكانت بداية للتوسع العمراني لهذه المدن. للمزيد أنظر: أعمال الملتقى حول الوقف في البلدان الإسلامية المنعقد بدمشق سنة 1995م.

(62)– محمد موفق الأرناؤوط، «دور الوقف في نشوء وتطور...»، المرجع السابق، ص 47.

(63)- Sakina Missoum, Alger à l'époque ottomane, la médina et la maison traditionnelle, Inas, Alger 2003 , p 170.

(64)– باستثناء قصور رياس البحر.

(65)– أغلب مساجد مدينة الجزائر شيدت خلال القرنيين السابع عشر والثامن عشر، وألبها بني على أنقاض بنايات أخرى، توجد جوامع الخطبة خارج نطاق الأحياء السكنية عدد كبير منها بالمدينة السفلى. أنظر:

Tal Shuval, la Ville d'Alger ver la fin du XVIII siècle: population et cadre urbaine, CNRS, Paris, 1998, p p 195-196.

(66)– كمال منصوري، «نموذج العمارة الوقفية الإسلامية بين نظريات العمارة ونظرية جودة الخدمات»، أوقاف، العدد 17، السنة التاسعة ذو الحجة 1430ه/نوفمبر 2009م، ص 20.

(67)– المعاوضة: هي معاوضة عقار محبس بعقار آخر غير محبس، وحسب ما ورد من مسائل فقهية، فقد سئل ابن رشد فأجاب بأن القطعة إن انقطعت منها المنفعة وبقيت معطلة، فلا بأس بالمعاوضة فيها بمكان غيرها حِبْسا مكانها، ويكون ذلك بحكم القاضي، فيجوز تعويض حبس إذا خيف عليه الضياع والهدم، ولا تكون المعاوضة بالدراهم. ينظر: الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ص 130، و198-199.

(68)– الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية، علبة رقم 101-102، وثيقة رقم 78.

(69)– مصطفى بن حموش، مساجد...، المرجع السابق، ص 88.

(70)– الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة بيت البايلك، علبة 3-4، سجل 10.

(71)– المصدر نفسه سلسلة 27، علبة 28، سجل 205.

(72)– كانت مساحته صغيرة تقدر بحوالي 183,30م^2. كان له مئذنة ومايضة وقد أضيف له مدرسة سنة 1152ه/1748-1749م أسسها محمد بن بكير. تحول مع المدرسة بعد الاحتلال إلى ثكنة عسكرية ، هدم سنة 1868م. ينظر: Devoulx, Rerue Africaine, 1865, p p 443-457.

(73)- Devoulx, Alger…, Op.cit, p 217.

(74)– قاسم طوير، المرجع السابق، ص 64.

(75)– الأرشيف الوطني الجزائري، المحاكم الشرعية، علبة رقم 1، وثيقة رقم 20.

(76)– المصدر نفسه، علبة رقم 60، وثيقة رقم 12.

(77)– وقيل هو البناء المستوفي لهواء الطريق كله على جدارين أو سقف يغطي الطريق بين بيتين. ينظر: مصطفى بن حموش، فقه العمران الإسلامي، المرجع السابق، ص 272.

(78)- Samia Chergui, «Le wakf et l'urbanisation et l'urbanisation d'Alger à l'époque ottomane» Insaniyat, N° 44-45, 2009, p(21-32) p 26. Mise en line le 10 avril 2012, consulté le 7 mai 2015/ URL : http://insaniyat.revues.org/302, p p 28-29.

(79)– الأرشيف الوطني الجزائري، المحاكم الشرعية، علبة رقم 132-133، وثيقة رقم 95. حبسها على نفسه ثم بعد وفاته، شطر من الدار والمخزنيين على أم ولده الحرة العلجة بنت عبد الله والشطر الآخر على ابنته منها الجوهرة فاطمة الصغيرة في حجره وعلى من سيولد له من ذكور وإناث أوائل ربيع الثاني 1098ه/1686م.

(80)– مصطفى بن حموش، مساجد، المرجع السابق، ص 65.

(81)- Samia Chergui, Ibid, p 27.

(82)– الأرشيف الوطني الجزائري، المحاكم الشرعية، علبة 60، وثيقة 12.

(83)– عناء(حكر): يعرف العناء أو الحكر في القانون المعاصر بكونه عقد يكسب المحتكر بمقتضاه حقا عينيا، يخوله الانتفاع بأرض موقوفة، بإقامة مبان عليها أو استعمالها للغراس، أو لأي غرض آخر لا يضر بالوقف. وقد لجأ الفقهاء لهذا المصطلح كحل للأوقاف المعطلة بفعل تداعي مبانيها. ينظر: مصطفى بن حموش، فقه العمران الإسلامي، المرجع السابق، ص 88.

(84)– المكتبة الوطنية الجزائرية، ملفات 3205، الملف الثاني، و 15. وقد نشرها مصطفى بن حموش كاملة ينظر النص في، مصطفى بن حموش، فقه العمران، المرجع السابق، ص ص 145-149.